



الأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية وأثرها على الرفاه النفسي للمرأة

الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير الجهود الوطنية والسياسات التشريعية التي أرستها المملكة العربية السعودية لدعم وتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتحليل انعكاساتها على رفاهها النفسي والاجتماعي. يأتي هذا العمل في إطار رؤية المملكة 2030 التي أولت المرأة دوراً محورياً في التنمية المستدامة، وحرصت على تعزيز مشاركتها المجتمعية والاقتصادية والسياسية ضمن بيئة عادلة وآمنة.

اعتمد التقرير على المنهج الوصفي التحليلي لرصد الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات العلاقة، مثل نظام العمل، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام مكافحة التحرش، والأحوال الشخصية، وغيرها من التشريعات المؤثرة في جودة حياة المرأة وصحتها النفسية. كما استند إلى بيانات وطنية من جهات رسمية وتقارير دولية، بالإضافة إلى نتائج ورشة عمل عقدها المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية بمشاركة 37 خبيراً من مختلف القطاعات.

أظهر التحليل أن الإصلاحات القانونية والاجتماعية الواسعة خلال العقد الأخير أسهمت في تعزيز العدالة والمساواة، وتقليل الفجوة بين الجنسين، وتحسين مؤشرات تمكين المرأة في سوق العمل والتعليم والرياضة والمجال الصحي. فقد ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 36% عام 2024، وتجاوزت نسبة القيادات 43.8%، كما تم تمثيلها في مجلس الشورى والسلك الدبلوماسي والقطاعات الأمنية والعسكرية، إضافة إلى التوسع الكبير في الرياضة النسائية التي أصبحت تشكل نحو 98% من مشاركة الرجال.

رغم هذا التقدم، يبرز التقرير بعض التحديات المستمرة التي قد تؤثر على الرفاه النفسي للمرأة، منها استمرار بعض الصور النمطية الاجتماعية، وضعف الوعي القانوني، وتفاوت الفرص بين المناطق، إضافة إلى الحاجة إلى تعزيز الحماية من العنف والتحرش، وتطوير برامج مرنة للعمل تراعي التوازن بين الحياة المهنية والأسرية.

يختتم التقرير بالتأكيد على ضرورة دمج الرفاه النفسي للمرأة في السياسات الوطنية وتعزيز التنسيق المؤسسي والبحث العلمي، مع تطوير بيئات عمل داعمة وإشراك المرأة في صنع القرارات ذات الصلة باحتياجاتها.

أخيراً يؤكد التقرير أن تمكين المرأة ليس فقط ضرورة تنموية بل هو أساس لرفاه المجتمع واستقراره، وأن الاستثمار في الصحة النفسية للمرأة السعودية يمثل استثماراً في مستقبل أكثر توازناً وازدهاراً.